

12 August 2014

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٢٤

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد أنطوني أندانجي.....(كينيا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.15-07949(A)



* 1 5 0 7 9 4 9 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٢٤ لمؤتمر نزع السلاح. وسمحوا لي أن أقدم معلومات مستكملة عن المسائل المتعلقة في المؤتمر.

يسرني أن أبلغكم أنه، إثر مشاورات مكثفة بشأن المنصب غير الرسمي لصديق الرئيس المعين تحت سلطة سلفي، السيد تيلوبيردي سفير كازاخستان، فإن هذه المسألة قد حُلّت. وقد أعيدت صياغة الولاية على النحو الآتي: "دون الإخلال بالنظام الداخلي وبالتشاور التام مع جميع الدول الأعضاء، صديق للرئيس مكلف بولاية تحسين وتعزيز تواصل الدول غير الأعضاء مع مؤتمر نزع السلاح وإسهامها فيه في عام ٢٠١٤".

وفيما يتعلق بتقارير المنسقين عن البنود الموضوعية من جدول الأعمال المدرجة في الجدول الزمني للأنشطة، قدم جميع المنسقين، وفقاً للمقرر الوارد في الوثيقة CD/1978، تقاريرهم بصفتهم الشخصية عن مختلف البنود الموضوعية من جدول الأعمال.

وقدم سفير ألمانيا، السيد بيونتينو، تقريراً عن البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال اللذين يركزان عموماً على حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وورد تقرير أشرف على تنسيقه سفير مصر، السيد عبد الناصر، بشأن البند ٢ من جدول الأعمال الذي يركز عموماً على نزع السلاح النووي.

وفيما يتعلق بالبند ٤ من جدول الأعمال، قدمت سفيرة شيلي، السيدة موراس، تقريراً عن الترتيبات الدولية الفعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

وقدم ممثل المملكة المتحدة تقريره عن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وبخصوص البنود ٥ و ٦ و ٧ من جدول الأعمال، قدم سفير بيلاروس، السيد خفوستوف، تقريراً عن الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة: الأسلحة الإشعاعية، والبرنامج الشامل لنزع السلاح، والشفافية في مجال التسلح.

وستُدمج هذه التقارير وتُعمَّم عليكم رسمياً في وثيقة برمز واحد.

وفي أثناء مشاوراتي، اقترحت وفود عديدة أن تتاح فرصة للنظر في التقارير التي قدمها المنسقون وفقاً للوثيقة CD/1978 التي تحدد جدولاً زمنياً لأنشطة دورة عام ٢٠١٤، على أن يؤخذ في الاعتبار أن هذه التقارير قدمها المنسقون بصفتهم الشخصية. وسأُتخذ الترتيبات اللازمة لعقد جلسة غير رسمية يوم الجمعة، ١٥ آب/أغسطس، الساعة ١٠/٠٠، لإتاحة فرصة للوفود للإدلاء بتعليقات موجزة.

وأنتقل الآن إلى قائمة المتحدثين. وأعطي الكلمة للسيد سو، سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي سيدلي ببيان نيابة عن مجموعة ال ٢١.

السيد سو سي يونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي باسم مجموعة الـ ٢١ بشأن ضمانات الأمن السلبية.

تؤكد مجموعة الـ ٢١ مجدداً أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة لعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. وتظل المجموعة مقتنعة بأنه ما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإن خطر انتشارها واحتمال استعمالها سيظلان ماثلين أيضاً. ومن ثم، فكما يرد في بيان المجموعة الذي أدلت به شيلي في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤، بشأن متابعة قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨، ينبغي أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح مفاوضات على أساس برنامج مرحلي من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما يشمل إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وتكديسها ونقلها واستعمالها بما يفضي إلى إزالتها إزالة شاملة وغير تمييزية ويمكن التحقق منها، ضمن إطار زمني محدد.

وريثما تتحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، تؤكد المجموعة مجدداً الحاجة العاجلة إلى الاتفاق بسرعة على صك عالمي غير مشروط ولا رجعة فيه وملزم قانوناً لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في جميع الظروف، باعتبار ذلك أولوية عالية. وينبغي أن يكون هذا الصك واضحاً وموثوقاً به، لا يشوبه غموض ولا تمييز، ويستجيب لشواغل جميع الأطراف.

وتعتقد المجموعة أن ثمة حاجة إلى الاعتراف بحق الدول غير الحائزة لأسلحة نووية في عدم تعرضها للاعتداء أو للتهديد بالاعتداء عليها بتلك الأسلحة من قبل الدول الحائزة لها، وتهيب المجموعة بشدة بالدول الحائزة لأسلحة نووية أن تمتنع عن أي إجراء أو تهديد، صريح أو ضمني، من هذا القبيل.

وتشدد المجموعة على ما خلصت إليه بالإجماع محكمة العدل الدولية من أن ثمة التزاماً بالسعي، بنية حسنة، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة.

وتُذكر المجموعة بعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وتؤيد وتدعو إلى التنفيذ الكامل للقرار ٣٢/٦٨ ذي الصلة من أجل متابعة ذلك الاجتماع، وتشير إلى قرار اعتبار يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر يوماً دولياً للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، يخصص لتحقيق هذا الهدف.

وتبرز المجموعة الأهداف المحددة في قرار الجمعية العامة ٣٨/٦٨، المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار"، الذي أعاد تأكيد عدة أمور، ومنها مبدأ تعددية الأطراف بوصفه المبدأ الجوهرى لمعالجة الشواغل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

وتؤكد المجموعة ضرورة إنهاء دور الأسلحة النووية في نظريات الدفاع الاستراتيجي والسياسات الأمنية والاستراتيجيات العسكرية، التي لا تكتفي بتبرير استعمال الأسلحة النووية

أو التهديد باستعمالها، وإنما تُبقي أيضاً على مفاهيم لا يمكن تبريرها بشأن الأمن الدولي، تستند إلى تعزيز وتطوير سياسات الردع النووي التي تتبعها التحالفات العسكرية.

وريشما تتحقق الإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية، تعتقد المجموعة أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة المعنية بمحض إرادتها ومع مراعاة أحكام القرارات الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، يمثل خطوة إيجابية وإجراءً مهماً نحو تعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على الصعيد العالمي. وترحب المجموعة في هذا السياق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشأتها معاهدات ثلاثيلوكو، وراروتونغا، وبانكوك، وبيليندانا، وسومبيالاتنسك، وبوضع منغوليا بصفتها بلداً خالياً من الأسلحة النووية. وتؤكد المجموعة مجدداً أن من المهم، في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات غير مشروطة لجميع دول تلك المناطق بعدم استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها. وفي هذا السياق، تحت المجموعة الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب جميع تحفظاتها وإعلاناتها التفسيرية المتعلقة بالبروتوكولات الملحقه بمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وتعرب المجموعة مجدداً عن دعمها القوي للتبكير بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولهذا الغرض، تؤكد المجموعة من جديد الحاجة إلى التعجيل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط عملاً بقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اعتُمدت بتوافق الآراء.

وتعرب الدول في مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن استمرار قلقها من عدم تطبيق أحد القرارات الهامة التي اتخذها مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، وهو الدعوة إلى أن تعقد الأمم المتحدة ومقدمو قرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ مؤتمراً يتناول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢، وتعرب عن أسفها الشديد لتأخر اتخاذ إجراءات ملموسة لهذا الغرض. والدول في مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشعر بخيبة الأمل لأن الجهود التالية لعقد ذلك المؤتمر في عام ٢٠١٣ لم تكلل بالنجاح أيضاً. وتشدد هذه الدول على ضرورة الحفاظ على ولاية المؤتمر المتفق عليها بصيغتها الواردة في قرار مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديده المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط وخطوة عمل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، كما ينبغي أن تشكل هذه الولاية الأساس الذي يقوم عليه عقد المؤتمر والعملية التحضيرية المفوضية إليه. وفي هذا الصدد، ناشد الميسر والجهات الداعية عقد المؤتمر دون مزيد من التأخير بغية الحفاظ على مصداقية نظام معاهدة عدم الانتشار واستدامته.

وفيما ترى المجموعة أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية هي خطوات إيجابية نحو تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي في العالم، فإنها لا تؤيد الحجج القائلة بأن الإعلانات الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية كافية، أو أن الضمانات الأمنية لا ينبغي تقديمها إلا في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ولما كانت الضمانات الأمنية المقدمة لدول المناطق الخالية من الأسلحة النووية محدودة جغرافياً أيضاً، فلا يمكن أن تحل محل ضمانات أمنية عالمية ملزمة قانوناً.

وتذكّر المجموعة بأن المطالبة بالضمانات الأمنية مسألة أثارها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الستينات من القرن الماضي، وتحسّدت في عام ١٩٦٨ أثناء المرحلة الختامية للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. واعتبرت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية رد الدول الحائزة للأسلحة النووية، على النحو الذي ينعكس في قرار مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) و٩٨٤ (١٩٩٥) رداً ناقصاً وجزئياً ومشروطاً. ولذلك لا يزال طلب الضمانات الأمنية قائماً.

وتوافق المجموعة على وجود نهج مختلفة، ومع ذلك ينبغي مواصلة الجهود بخطى حثيثة من أجل إبرام صك عالمي وملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية التي ينبغي أن تقدم إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وترى المجموعة أن إبرام هذا الصك سيكون خطوة هامة نحو تحقيق أهداف الحد من الأسلحة ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بجميع جوانبه.

وتخطط المجموعة علماً بالمناقشات الموضوعية والتفاعلية غير الرسمية بشأن ضمانات الأمن السلبية، التي جرت في إطار مؤتمر نزع السلاح في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وفقاً لجدول أنشطة دورة عام ٢٠١٤ الوارد في الوثيقة CD/1978.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير سو على بيانه. لا يوجد أي متكلم آخر على قائمتي. فهل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة؟ أرى أن ممثل الاتحاد الروسي يطلب الكلمة.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، لعلكم تتذكرون أن مؤتمر نزع السلاح قرر، في ٥ آب/أغسطس، ألا تُعقد جلسات إضافية في إطار المناقشات المواضيعية. ونتيجة لذلك، فإن الوفد الروسي ملزم باستخدام الجلسة العامة لإبلاغ المؤتمر بمستجدات منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

أولاً، أود أن أعلم المؤتمر بأن بياناً مشتركاً بشأن عدم البدء بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي قد وُقِع في هافانا في ١١ تموز/يوليه. وعلاوة على ذلك، تضافرت جهود روسيا والدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي والبرازيل وإندونيسيا وسري لانكا والأرجنتين، بالإضافة إلى كوبا الآن، لتعزيز مبادرة عدم البدء بنشر أي نوع من الأسلحة في المدار. وأُكدت أهمية هذه الجهود في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، وقرار الجمعية العامة ٥٠/٦٨ ذي الصلة. واسمحوا لي أن أذكّر بأن كلتا الوثيقتين اعتمدتا بتوافق الآراء.

وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأطلعكم على مشروع القرار المتعلق بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي الذي سيُعرض على اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وسيعمم النص قريباً جداً على البعثات الدبلوماسية في جنيف.

والهدف الرئيسي من القرار هو تشجيع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على النظر في إمكانية التعهد بالتزام سياسي بعدم البدء بنشر أسلحة في الفضاء الخارجي. وغني عن البيان أنه لا يمكن كفالة ضمانات قانونية دولية موثوقة تحظر نشر الأسلحة في المدار القريب من الأرض إلا من خلال إبرام صك عالمي ملزم قانوناً. ولدينا بالفعل أساس لهذا العمل هو مشروع المعاهدة الروسي والصيني بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

أما في الواقع فإن العملية ستستغرق وقتاً طويلاً إلى حد ما، من بداية المفاوضات إلى دخول المعاهدة حيز النفاذ. وقد قُدم مشروع القرار المتعلق بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي ملء الفراغ القانوني خلال هذه الفترة. وسيؤدي إضفاء الطابع العالمي عليه، من خلال اعتماد إعلانات وطنية وثنائية وجماعية استناداً إلى قرار الجمعية العامة المقترح، إلى إقامة شبكة الأمان الضرورية التي ستساعد على بناء الثقة وتحقيق الأمن في الشؤون العالمية.

والفضاء الخارجي آخر الحدود المتبقية التي لم تصبح بعد ساحة للنزاع المسلح. ونعتقد أن منع ذلك وإبقاء الفضاء الخارجي خالياً من أي نوع من الأسلحة من أجل الأجيال المقبلة أهم التحديات المشتركة التي نواجهها.

وفي هذا الصدد، ندعو أعضاء المؤتمر إلى عدم الاقتصار على دعم مشروع القرار في اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، بل إلى المشاركة في تقديمه أيضاً. وإننا نتطلع إلى تلقي دعمكم الحثيث كي يُعتمد هذا القرار بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. وأعطي الآن الكلمة إلى ممثل كوبا.

السيد روميرو بوينتس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم على الطريقة الممتازة التي تديرون بها أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونعرب عن تقديرنا لشفافية رئاستكم وثباتها وكفاءتها المهنية.

لقد استمعنا باهتمام شديد للبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي. ونود تقديم بضع ملاحظات في هذا السياق. إن الفضاء الخارجي إرث مشترك للبشرية جمعاء ولا ينبغي استكشافه واستعماله إلا للأغراض السلمية وبروح التعاون لمنفعة البشرية جمعاء ومصالحها. وما فتئت تكنولوجيا الفضاء تضطلع بدور لا غنى عنه في حياتنا اليومية. ومن ثم فإن بذل الجهود الرامية إلى ضمان استخدام الفضاء الخارجي لهذه الأغراض حصراً يكتسي أهمية حاسمة. وبموجب معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، فإن لجميع الدول حق غير قابل للتصرف في الوصول إلى الفضاء الخارجي من أجل البحوث والاستخدامات السلمية. ومن الطبيعي إذن أن يكون أمن

الفضاء هدفنا المشترك. ويمكن أن يؤدي النمو المطرد للأنشطة في الفضاء أيضاً إلى زيادة خطر سباق التسلح في الفضاء وانعدام الأمن فيه. وكلما زاد اعتمادنا على الفضاء زادت حاجتنا إلى أمن الفضاء.

وللأسف، شهدنا في السنوات الأخيرة بعض المبادرات المثيرة للقلق. ولهذا يجب علينا أن نضاعف جهودنا لكفالة اتباع مؤتمر نزع السلاح والجمعية العامة ولجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية نهجاً متماسكاً ومتناسقاً لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وينبغي الإشارة إلى أن المبادئ التوجيهية الدولية التي اتفقت عليها اللجنة ليست سوى تدابير لبناء الثقة أو تدابير طوعية لا تنشأ عنها واجبات ملزمة قانوناً.

ونرى أن الإطار القانوني الحالي الذي ينظم هذا المجال ليس كافياً للتعامل مع جميع القضايا الأمنية المتعلقة بالفضاء الخارجي. وثمة حاجة لتدابير ملزمة قانوناً من أجل إبقاء الفضاء الخارجي خالياً من الأسلحة. ويشكل مشروع المعاهدة الذي قدمته روسيا والصين إلى المؤتمر هذا العام أساساً سليماً لإجراء مزيد من المناقشات والمفاوضات في هذا الصدد. كما أن القرار الذي سيقدم إلى الجمعية العامة، بمشاركة من كوبا، خطوة في هذا الاتجاه.

وكوبا مستعدة للبدء في أعمال في الجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح تفضي إلى معاهدة ملزمة قانوناً في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كوبا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي خصص بها الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد غرينيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل روسيا، أود أن أشير إلى النقطة التالية. ففي المشاورات غير الرسمية التي جرت بين الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، سبق أن بينا بالتفصيل موقفنا من منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وأود أن أؤكد مجدداً أن موقفنا معروف تماماً: لقد دأبنا على تعزيز العمل الحثيث الذي يضطلع به المؤتمر فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال. ويدعم وفدنا الصيغة المستكملة من مشروع المعاهدة المقدم من الاتحاد الروسي والصين بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وقبل تسع سنوات، أصدر رؤساء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بياناً مشتركاً يلتزمون فيه بعدم نشر أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي.

وتثني بيلاروس بالغ الثناء على مبادرة الاتحاد الروسي بتقديم مشروع قرار جديد بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي لكي تنظر فيه اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. ونأمل أن يُعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء. وبيلاروس مستعدة للمشاركة في تقديم مشروع القرار. وإذا تعهدت جميع الدول، ولا سيما الدول التي تضطلع بأنشطة في الفضاء الخارجي، بالتزام سياسي في هذا الصدد، فسيكون ذلك خطوة راسخة صوب منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بيلاروس على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد زو زييو (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، يود الوفد الصيني أن يهنئكم على ما تحليتكم به من انفتاح وشفافية وروح بناءة في الماضي قدماً بأعمال مؤتمر نزع السلاح، وعلى مساهمتكم الإيجابية.

ونشكر الوفد الروسي على تقديم مشروع قرار بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وتماشى هذه المبادرة الصادرة عن الاتحاد الروسي مع روح منع سباق التسلح وتسليح الفضاء الخارجي، اتساقاً مع أهداف المؤتمر في هذا الشأن. وسنولي عناية شديدة لمشروع القرار هذا.

وما فتئت الصين تبدي التزامها بعمل المؤتمر على الماضي قدماً في منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وتسليح الفضاء الخارجي. ولهذا السبب قدمت الصين مع الاتحاد الروسي مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وتؤيد الصين جميع الجهود الرامية إلى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وتسليح الفضاء الخارجي، وترى أن يبدأ المؤتمر العمل الموضوعي بشأن هاتين المسألتين في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي خص بها الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، لما كانت هذه المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدي الكلمة تحت رئاستكم، فسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئتك على توليكم الرئاسة وأؤكد لكم تعاوننا التام. ويود وفد بلدي أن يرحب بالبيان الذي أدلى به للتو ممثل روسيا، وأن يغتنم هذه الفرصة ليلبغه ومؤتمر نزع السلاح بأن بلدي يؤيد هذه المبادرة تأييداً تاماً، وبأننا سنشارك في تقديم هذا القرار في اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أكرم على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي خص بها الرئيس. يبدو أنني وصلت إلى نهاية قائمة المتحدثين. فهل يرغب وفد آخر في أخذ الكلمة؟ لا أرى أحداً يرغب في أخذ الكلمة.

ولما كانت هذه آخر جلسة عامة في ظل الرئاسة الكينية، أود أن أبدي بعض الملاحظات الختامية. لقد كان من دواعي فخري وفخر بلدي أن أترأس مداولات المؤتمر. وقد أخذت كينيا هذه المسؤولية على عاتقها بجدية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني وتقديري لزملائي الذين ترأسوا هذه الدورة على ما قدموه من دعم أسهم إسهاماً كبيراً في جهودنا الجماعية من أجل الماضي قدماً بعمل المؤتمر. وقد تعززت فعالية الرئاسة في إطار الحفاظ على الاستمرارية بفضل وحدة الهدف وما أبدي من تعاون.

وأهنئ منسقي بنود جدول الأعمال الموضوعية بشأن الجدول الزمني للأنشطة على عملهم الممتاز وكفاءتهم المهنية وشفافيتهم. وقد قدم كل منهم رؤى وأفكاراً فريدة. وأشكر الرئيس المشارك ونائب الرئيس المشارك للفريق العامل غير الرسمي على مساهماتهما المستمرة. وأثني على صبر الوفود وتعاونها. ولا شك في أن مرونتها واستعدادها للاستماع وتقبل آراء الآخرين قد ساعدا في الحفاظ على الزخم في عملنا.

وأود أيضاً أن أشكر موظفي الأمانة على الدعم اللوجستي والمعلومات الأساسية المتعلقة بالمؤتمر. وأشكر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على العرض الممتاز، الذي ساهم في إثراء النقاش وأكد دوره القيم بوصفه مرجعاً لهذا المؤتمر. وأخيراً وليس آخراً، أود أن أشكر المترجمين الفوريين على عملهم الممتاز. فقلما نراهم؛ ومع ذلك ما أمكننا التواصل لولاهم. وأخيراً، أود أن أشكر زميلي، الذي أولى عملنا اهتماماً كاملاً وبذل فيه كل الجهد.

وبهذا ينتهي عملنا اليوم. وستُعقد الجلسة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء، ١٩ آب/أغسطس.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.